

الحادث . ولكن الجبهة اصدرت بسرعة بيانا ينفي ذلك بوضوح ( ٢٩ ت ٢ ) . ولم تعلق حركة فتح على الحادث الا في ١ ك ١ حين نشرت « حصاد العاصفة » تعليقا يقول « ان الابطال الاربعة الذين نفذوا حكم الشعب الفلسطيني في وصفي التل ، هم ابناء الشعب الفلسطيني ، ويمثلون ارادة الثورة الفلسطينية » . وفي ٢ ك ١ اصدرت الجبهة الديمقراطية بيانا طالبت فيه بالانفراج عن المعتقلين . ثم اصدرت خمس منظمات فدائية فتح الشعبية - الديمقراطية - جبهة التحرير - القيادة العامة ) بيانا مشتركا حطت فيه دوافع السباب الاربعة الذين نفذوا العملية ، والمبررات التي استند اليها موقفهم ، وطالبت بالانفراج عنهم . وقد شد عن هذا الاجماع الفلسطيني « العميد صباح البديري » رئيس اركان جيش التحرير الفلسطيني ، الذي ارسل في ٣٠ ت ٢ برقية استنكار للحادث ، ورد عليه الشريف زيد بن شاعر برسالة شكر مطولة . واثارت برقية البديري استفرابا واسعا في كافة الاوساط ، وتساءلت اذا كان يحق لضابط في جيش التحرير ان يحدد اي موقف سياسي ، قبل ان تبادر اللجنة التنفيذية الى تحديد موقف المنظمة .

وكانت قد اثيرت ضجة كبيرة حول تصريح نقلته الصحف على لسان السيد « زهر محسن » عضو الوفد الفلسطيني في مجلس الدفاع العربي . اذ روت هذه الصحف على لسانه انه قال في الجلسة التي عقدت عقب الحادث مباشرة ان ما جرى « مؤامرة دنيئة تقف ورائها قوى معادية للامة العربية ... وان التحقيق سيتوصل الى كشف ابعاد هذه المؤامرة ومضج الذين يقفون ورائها » . ولكن مجلة الطلائع الناطقة بلسان منظمة التحرير الفلسطينية ، كذبت النبا في عددها الصادر بتاريخ ٦ ك ١ واوردت النص الرسمي لكلام السيد زهر محسن المدون في محضر الجلسات . كما ان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير اصدرت في ٦ ك ١ توضيحا نلت فيه ما رددته الصحف قائلة ان تشويها كبيرا طرأ على الكلام المنسوب للسيد زهر محسن .

٥ - رد الفعل الجماهيري العربي : كان رد الفعل الجماهيري العربي ازاء الحادث مماثلا لرد فعل

الجماهير الفلسطينية . فقد بادرت تجمعات جماهيرية عفوية في اكثر من بلد عربي الى ارسال عدد كبير من البرقيات الى الرئيس السادات تطالبه بالانفراج عن المعتقلين . اما في لبنان فقد وزعت الاتحادات الطلابية العربية ( الكويت - الاردن - فلسطين - كوندراالية الطلبة العرب ) بيانا دعت فيه الى « اطلاق الذين ادوا الامانة والواجب » ( ١ ك ١ ) . اما الاحزاب التقدمية في لبنان فقد اصدرت في ٣٠ ت ٢ بيانا قالت فيه « ان التل يتحمل مسؤولية كبيرة في تصفية الدائنين » ، وقامت على هذا البيان اربعة احزاب هي ( الحزب التقدمي الاشتراكي - الحزب لشيوعي - حزب البعث - وحدة القوى الناصرية ) .

وبالاضافة الى ذلك فقد أعلن عدد كبير من المحامين في اكثر من قطر عربي ، استعدادهم للدفاع عن المعتقلين . ونشرت « حصاد العاصفة » في ١ ك ١ أسماء ثلاثين محاميا لبنانيا ابدا استعدادهم للدفاع . وفي ٧ ك ١ بلغ عدد المحامين اللبنانيين المتطوعين اكثر من مئة . ثم عقد المحامون اللبنانيون في ٤ ك ١ مؤتمرا صحفيا ادلوا فيه ببيان تضمن تحليلا وافيا للأسباب التي دفعتهم الى تبني هذا الموقف . وجاء في هذا البيان ان « الثورة الفلسطينية ... اصدرت حكما على وصفي التل بصفته احدى الادوات الاساسية في تنفيذ جريمة الابادة ، وذلك عملا بقانون حماية الثورة من اعدائها » .

وفي القاهرة أعلن في ٤ ك ١ ان خمسة عشر محاميا مصرية تطوعوا للدفاع عن المعتقلين . وفي ٧ ك ١ سافر خمسة عشر محاميا عراقيا الى القاهرة للعرض نفسه . وابتقت نقابة المحامين السوريين تعلن استعداد محاميها للدفاع . ثم وجهت نقابة المحامين الفلسطينيين نداء الى اتحاد المحامين العرب لاتخاذ الاجراءات اللازمة لاشراك محامين يمثلون كل النقابات العربية للدفاع عن المعتقلين . هذا بالاضافة الى المحامين الجزائريين الاربعة الذين اشرفنا اليهم من قبل ، وكانوا اول من بادر الى فتح باب التطوع للدفاع .

ب ٥٠ ح